مجلة معهد الإمام الشاطبي

علل مخالفة القراء أصولهم
دراسة تطبيقية مقارنة

إعداد

د. عبد الله بن حمَّاد بن حميد القرشي

الأستاذ المشارك بقسم القراءات -كلية الشريعة والأنظمة- جامعة الطائف

- من مواليد عام ١٣٩٠هـ بمدينة الطائف.
- تخرج في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٣هـ، ونال شهادة الماجستير من قسم القراءات بكلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى عام ١٤٢٢هـ بأطروحته: «(**تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام) لمحمد بن عبد الرحمن القبيباتي (ت ٩٢٦هـ): دراسة وتحقيقا**»، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٢٧هـ بأطروحته: «(**كشف الأسرار عن قراءة الأئمة الأخيار) لأبي العباس أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣هـ) دراسة وتحقيقا**».
- من أعماله المنشورة: «القراءات الشاذة وأثرها في التفسير»، «**أقسام القراءات بالمملكة العربية السعودية ودورها في خدمة القراءات**»، «**توجيه القراءات عند شيخ الإسلام ابن تيمية من أول سورة المائدة إلى آخر سورة الإسراء: جمع وترتيب وتعليق**».
- البريد الشبكي: abq806@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث: (**علل مخالفة القراء أصولهم دراسة تطبيقية مقارنة**) القراءات التي خرج فيها القارئ عن أصل مطَّرد لديه، فترى القارئ يسير على أصل عام، وقاعدة كلية، ثم قد يخرج عنها في موضعٍ منفردا به، أو موافقاً لغيره، كخروج حفص عن قاعدته في باب هاء الكناية، فليس له إلا التحريك من غير صلة فيما إذا وقعت الهاء بين ساكن فمتحرك، وقد خالف هذا الأصل فوصل هاء الكناية في موضع الفرقان لا غير في قوله تعالى: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾. ولا شك أن الخروج عن قاعدة عامة لن يكون -بعد اتِّباع الأثر- إلا لعلة من العلل، وتلك العلة قد تكون لفظية أو معنوية، وقد ينص عليها القارئ، أو تكون مستنبطة من قبل العلماء، وقد جاء هذا البحث لبيان **علل مخالفة القراء أصولهم**، من خلال نماذج توضيحية في بابي: الأصول والفرش، وتنويع الأمثلة لتشمل عددا من القراء، وجمع العلل الواردة في كل موضع، والمقارنة بينها، وترجيح ما يراه الباحث، وأسباب الترجيح.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد:

فلم تزل القراءات القرآنية تزخر بالعديد من الظواهر التي تدل على مصدر هذا العلم، وهو: التلقي والرواية، وأن القراء قامت قراءتهم بعد ذلك على مبدأ الاختيار والانتقاء من مجموع مرويات شيوخهم.

وإن من بين تلك الظواهر القرآنية اللافتة للنظر، الموجبة للتأمل ظاهرة مخالفة القارئ لأصل مطَّرد لديه، فترى القارئ يسير على أصل عام، وقاعدة كلية ثم يخرج عنها في موضع منفردا به، أو موافقاً لغيره، ولا شك أن الخروج عن قاعدة عامة لن يكون إلا لعلة لدى القارئ، وتلك العلة قد تكون لفظية أو معنوية، وقد ينص عليها القارئ، أو تكون مستنبطة من قبل العلماء، وقد جاء بحثي: **علل مخالفة القراء أصولهم** ؛ ليسلط الضوء على هذه الظاهرة القرآنية، ويكشف عن علل مخالفة القراء أصولهم من خلال دراسة تطبيقية مقارنة.

أهمية البحث وسبب اختياره:

١- قوة علاقة البحث بالقرآن الكريم.

٢- عدم توفر المصنفات التي تناولت الموضوع استقلالاً دراسة تطبيقية مقارنة.

أهداف البحث:

١- التأكيد على أن قراءات القراء العشرة وغيرهم قامت على مبدأ الاختيار بعد التلقي والرواية.

٢- إبراز شرط الأهلية التامة لدى القارئ بأن يكون عارفا باللغة، بصيرا بالعربية.

٣- إبراز أسباب مخالفة القراء لأصولهم.

٤- لفت أنظار الباحثين لتناول الموضوع بمزيد من البحث والاستقراء لجميع المواضع.

٥- تزويد المكتبة الإسلامية والقرآنية بشكل خاص بإضافة نوعية من خلال هذا البحث.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث أن أسلك فيه المنهج الوصفي القائم على الدراسة التطبيقية المقارنة المصاحبة للنماذج والأمثلة الوافية.

حدود البحث:

يتناول البحث الدراسة التطبيقية لبيان علل مخالفة القراء أصولهم من خلال نماذج توضيحية في بابي: الأصول والفرش، وجمع العلل الواردة في كل موضع، والمقارنة بينها، وترجيح ما يراه الباحث، وأسباب الترجيح.

ونعني بمخالفة الأصل: خروج القارئ عن قاعدة عامة وأصل مطَّرد لديه، وتلك المخالفة قد ينفرد بها القارئ، وقد يشاركه فيها غيره من القراء.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاطلاع لم أجد من الأبحاث من تناول ببحث مستقل دراسة: مخالفة القراء أصولهم، دراسة تطبيقية مقارنة، وكل ما هنالك أني وجدت بحثا واحدا بعنوان: **الكلمات التي خالف فيها حفص أصل روايته دراسة وتوجيه،** للدكتور: أحمد محمد مفلح القضاة.

وهو بحث منشور في مجلة: دراسات علوم الشريعة والقانون، المجّلد ٣٢، العدد ٢٠٠٥. الجامعة الأردنية. ويقع في (١٩) صفحة، من ص ٢١٣-٢٣٢.

وتقوم فكرة البحث على: «جمع هذه الكلمات التي خالف فيها حفص أصله، مع بيان الأصل، وكيف تمت المخالفة، وهل وافق أحدًا من القراء العشرة في تلك

الكلمات ؟ ثم بيان وجه كل من القراءتين: الأصل والمخالفة»[1] .

الفرق بين بحثي والدراسة السابقة:

١- اقتصر البحث على الكلمات من قبيل ما وقع في باب الأصول، ولم يتناول ما وقع في باب الفرش بخلاف بحثنا فهو يتناول: الأصول والفرش.

٢- اقتصر البحث على الكلمات التي خالف فيها حفص فقط، وأما هذا البحث فقد تناول عددا من القراء.

٣- لم تقم فكرة البحث على بيان: (علة المخالفة)[2]، بل اكتفى بذكر توجيه القراءات من حيث العموم، وفرْقٌ بين بيان توجيه القراءة، وبين توجيه المخالفة، فتوجيه (علة المخالفة) أمر زائد على التوجيه العام، ومن ثَم يختلف بحثنا عن الدراسة السابقة.

الجديد في الدراسة:

١- تناول ظاهرة مخالفة القراء أصولهم في بابي: الأصول والفرش.

٢- عدم الاقتصار على راو واحد، بل تنويع الأمثلة لتشمل عددا من القراء.

٣- توجيه علة المخالفة، وعدم الاقتصار على التوجيه العام.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، وخطة البحث ، ومنهج البحث.

التمهيد: وفيه: بيان تعريف الاختيار، وثمرته.

المبحث الأول: نماذج من علل مخالفة القراء أصولهم في أبواب الأصول:

---

(١) انظر: ص٢١٣ من البحث.

(٢) لم يعلل للمخالفة إلا في موضعين فقط: الإمالة في (مجراها) ص ٢٢٢، (ضعف) ص ٢٢٤.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: علل مخالفة بعض القراء أصولهم في باب هاء الكناية.

المطلب الثاني: علل مخالفة بعض القراء أصولهم في باب الهمز المفرد.

المطلب الثالث: علل مخالفة بعض القراء أصولهم في باب الإمالة.

المبحث الثاني: نماذج من علل مخالفة القراء أصولهم في أبواب الفرش.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: علة مخالفة أبي عمرو أصله في كلمة: ﴿يُبَشِّرُ﴾.

المطلب الثاني: علة مخالفة بعض القراء أصولهم في كلمة: ﴿ثَمُودَاْ﴾.

المطلب الثالث: علة مخالفة بعض القراء أصولهم في كلمة: (يحزن).

المطلب الرابع: علة مخالفة بعض القراء أصولهم في: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]، ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ ﴿وَلْيُوفُواْ﴾، ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ﴾ [الحج: ٢٩].

المطلب الخامس: علة مخالفة بعض القراء أصولهم في: ﴿ٱلسِّلْمِ﴾.

الخاتمة والفهارس.

التمهيد

تعريف الاختيار وثمرته:

تعريف الاختيار [١] في اللغة:

يطلق الاختيار على معان منها: الانتقاء، والاصطفاء. قال الزبيدي: «وخارَ الشيءَ : انتقاهُ واصطفاه » [٢].

الاختيار في الاصطلاح:

تعددت التعريفات في معنى الاختيار [٣]، ومن أمثلِها: «انتقاء قارئ ما هو أولى من القراءات عنده، واعتماده طريقة في القراءة » [٤].

ومن خلال التعريف فالاختيار له أركان:

١ – استمداد القراءة. فهي مستمدة من مرويات عدة ثابتة.

٢ – الانتقاء لعلة. فهو ينتقي الأرجح والأوْلَى عنده.

٣– أن يجرد من ذلك طريقة خاصة به في القراءة.

فالقراءة منشأها التلقي، ومبنية على اختيار، والاختيار مبني على علة لدى القارئ. وكل قارئ من القراء لا تخلو قراءته إما من: أصل مطَّرد في جميع القرآن لا ينخرم، أو من أصل مطَّرد يخرج عنه أحيانا، وخروجه عن الأصل المطَّرد لن يكون إلا لعلة من العلل.

---

(١) أُلِّفت في الاختيار –كدراسة نظرية– كتب منها: الاختيار عند القراء؛ مفهومه مراحله وأثره في القراءات للدكتور: أمين فلاته، وهو أمثلُها، وكتاب: الاختيار في القراءات والرسم والضبط، لمحمد بالوالي، وكتاب: الاختيار في القراءات؛ منشأه ومشروعيته وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة. تأليف: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

(٢) تاج العروس للزبيدي:١١/ ٢٤١.

(٣) انظر بتوسع: الاختيار عند القراء مفهومه مراحله وأثره في القراءات للدكتور: أمين فلاته ص٢٦.

(٤) الاختيار في القراءات والرسم والضبط لمحمد بالوالي: ص ١٢.

وعليه فمخالفة القراء أصولهم تعني: خروج القارئ عن أصل مطَّرد لعلة من العلل.

أثر الاختيار في القراءات:

للاختيار آثار عدة [١] في القراءات وأقتصر هنا على أثرين، وهما:

١- القراءات مبنية على الاختيار:

القراءات العشر وغيرها مبنية على أصل وهو: الاختيار. قال القرطبي: «وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما رَوى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأوْلَى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعرف به ونسب إليه، فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره، بل سوغه وجوَّزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة رُوى عنه اختياران أو أكثر، وكل صحيح »[٢].

- النسبة للقراء نسبة اختيار:

قال مكي: «وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرءوا لجماعة، وبروايات، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تُنسب إليه بلفظ الاختيار» [٣].

وقال ابن الجزري: « ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم، إنما هو من حيث إنه كان أضبط له، وأكثر قراءة وإقراء به، وملازمة له، وميلا إليه، لا غير ذلك.

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها: أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على

(١) انظر بتوسع: الاختيار عند القراء؛ مفهومه مراحله وأثره في القراءات للدكتور: أمين فلاته ص٣٨٧.

(٢) تفسير القرطبي:١/ ٤٦.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات لمكي:ص ٨٩.

غيره، وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقُصد فيه وأُخذ عنه ؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد» (١).

٢- الخروج عن الأصل:

يعد خروج القارئ عن أصل مطَّرد عنده: اختياراً منه لذلك الحرف، وإيثاراً له، وتفضيلاً لما سواه ؛ لعلة لدى القارئ، وقد ينفرد القارئ بذلك الموضع، وقد يشاركه فيه غيره، وقد ينص القارئ نفسُه على العلة، أو تكون مستنبطة من العلماء.

والعلة اجتهادية، وقد يستنبط العلماء أكثر من علة، ولا يلزم من تعدد العلل صحتها جميعا، ففيها الراجح والمرجوح.

وما من قارئ من القراء إلا وقد خرج عن أصله، وهم يتفاوتون في هذا الباب قلة وكثرة، فمنهم المكثر من ظاهرة الخروج عن الأصل، ومنهم المقل، ومعرفة ذلك على وجه التفصيل يحتاج لدراسة استقرائية تامة.

وتلك الظاهرة شملت بابي: الأصول، والفرش، فبعض أبواب الأصول اشتمل على مواضع خرج فيها القارئ عن أصله، ومن تلك الأبواب على سبيل التمثيل: باب هاء الكناية، وباب الهمز المفرد، وباب الإمالة، وباب ياءات الإضافة.

وأما باب الفرش فقد اشتمل أيضا على مواضع عدة من مخالفة القراء أصولهم، وتلك المواضع بحاجة إلى دراسة استقرائية تامة لحصر تلك المواضع ودراستها.

وظاهرة الخروج عن الأصل تدل على تمكن القارئ، وتفننه في الاختيار، وأهليته التامة، مما يؤكد شرط العلماء فيمن هو حقيق بالاختيار، بأن يكون عارفا باللغة، بصيرا بالعربية.

قال ابن مجاهد: (ت٣٢٤): «وحملة القرآن متفاضلون في حمله، ولنقلة الحروف

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري:١/ ٥٢.

منازل في نقل حروفه...فمن حملة القرآن: المُعْرب، العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين »[١].

قال ابن خالويه: (ت ٣٧٠) عن اختيار أبي عمرو في بعض القراءات: « وكان أبو عمرو أحذقهم ففرَّق بين اللفظين ؛ لاختلاف المعنيين، فقرأ: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ﴾ بالإمالة ﴿ فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ بالفتح أي: أشدُّ عمىً، فجعل الأول صفة بمنزلة: أحمر وأصفر، والثاني بمنزلة: أَفعلَ منك »[٢].

وقال أيضا: « إن قيل: لم خالف أبو عمرو أصله، فخفف قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ فقل: إن أبا عمرو فرّق بين: البشارة والنَّضَارة، فما صحبته الباء[٣] شدّد فيه، لأنه من: البشرى، وما سقطت منه الباء خففه، لأنه من: الحُسن والنّضرة، وهذا من أدل الدليل على معرفته بتصاريف الكلام »[٤].

بعض نصوص العلماء الدالة على وجود العلل فيما يخرجون عنه:

قال الداني: (ت٤٤٤): «وقد كان ابن مجاهد: يقرئ بإخلاص الفتح في جميع الأحوال، وأظن ذلك اختيارا منه واستحسانا في مذهب أبي عمرو، وترك لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمته ؛ إذ قد فعل ذلك في غير ما حرف، وترك المجمع فيه عن اليزيدي، ومال إلى رواية غيره، إمّا: لقوّتها في العربية، أو لسهولتها على اللفظ، أو لقربها على المتعلّم »[٥].

وقال في موضع آخر: « نا محمد بن علي، قال: نا ابن الأنباري، قال: نا أبي، قال:

(١) السبعة في القراءات لابن مجاهد: ص: ٤٥.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ١/ ٣٧٨.

(٣) أي: متعديا بالباء.

(٤) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ص: ١٠٩.

(٥) جامع البيان في القراءات السبع للداني:٢/ ٧٣٧.

نا محمد بن الجهم، قال: نا الفرّاء، قال قلت للكسائي: لمَ أجريت[1] ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾ [هود] ، ومن أصلك أن لا تُجريه إلا في موضع النصب ؛ اتِّباعا للكتاب ؟ فقال: لمّا قَرُب من المُجرى، وكان موافقا له من جهة المعنى أجريته ؛ لجواره له. قال أبو عمرو: وذلك بعد أن روى الإجراء عن سلفه وتلقّاه عن أئمته»[2]. وقال ابن خالويه: (ت ٣٧٠): « وقد سُئل أبو عمرو لمَ شددت قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾[الأنعام: ٣٧]، وأنت تخفف (يُنْزِل) في كل القرآن ؟ فقال: لقربه من قوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]»[3].

(١) الإجراء: اصطلاح قديم مرادف للصرف. انظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي: ٣/ ١٢٠٥.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع للداني:٣/ ١٢٠٥. وسيأتي هذا المثال مفصلا.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ١/ ٢٨٨. بتصرف يسير.

المبحث الأول

نماذج من علل مخالفة القراء أصولهم في أبواب الأصول

المطلب الأول: علل مخالفة بعض القراء في هاء الكناية:

باب هاء الكناية من أكثر الأبواب اشتمالاً على مخالفة القراء لأصولهم، فبعد أن بيَّن الإمام الشاطبي: القاعدة العامة لهاء الكناية لجميع القراء ذكر بعد ذلك ما خرج فيه كل قارئ عن أصله. وسأكتفي لتوضيح ذلك بمثالين:

المثال الأول: مخالفة هشام أصله في كلمة: ﴿خَيْرًا يَرَهُۥ﴾، ﴿شَرًّا يَرَهُۥ﴾، موضعي سورة الزلزلة.

وهذا المثال من القسم الذي وقعت فيه الهاء بين متحركين، ولا خلاف في إشباع صلتها. قال الشاطبي: [(١)]:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكُلِّ وُصِّلَا .....

قال القسطلاني (ت ٩٢٣): « واستثنوا من هذا القسم حروفا خالف بعض القراء أصله فيها، وجملتها اثنا عشر حرفا...ومنها:.. ﴿خَيْرًا يَرَهُۥ﴾، ﴿شَرًّا يَرَهُۥ﴾ في الزلزلة » [(٢)] في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾.

قال الشاطبي: [(٣)]:

لَهُ الرَّحْبُ وَالزِّلْزَالُ خَيْراً يَرَهْ بِهَا وَشَرًّا يَرَهْ حَرْفَيْهِ سَكِّنْ لِيَسْهُلَا

فالأصل عند جميع القراء في هذا النوع: إشباع الصلة، وقد خرج هشام في هذين الموضعين عن أصله فقرأ بالإسكان فيهما، والباقون بصلتها [(٤)] على الأصل.

---

(١) متن حرز الأماني: البيت رقم (١٥٨) ص ١٣.

(٢) لطائف الإشارات للقسطلاني ٢/٨٠٠، ٨١١.

(٣) متن حرز الأماني: البيت رقم (١٦٥) ص ١٤.

(٤) تحبير التيسير لابن الجزري: ص ٦١٦.

علة خروج هشام عن أصله:

أشار الشاطبي: إلى علة الإسكان لهشام بقوله: (سكِّن ليسهلا)، فالعلة: طلب الخفة حال الوصل في النطق، وذلك أنه إذا وصل: ﴿يَرَهُۥ﴾ بواو التقى واوان: واو الصلة، والواو بعدها ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ﴾، ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١﴾ [العاديات: ١]. وهو ثقيل في اللفظ، وفي الإسكان تخفيف لذلك الثقل وتسهيل للفظ به [(١)].

ولْيُعلم أن الإسكان لهشام في الموضعين وصلا ووقفا، ووافقه الباقون حال الوقف.

وقيد الشاطبي الكلمة بسورة الزلزلة ؛ ليخرج موضع سورة البلد: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ فبالصلة اتفاقا [(٢)]، وإنما لم يرد فيها قراءة الإسكان ؛ لأن الكلمة ليس فيها ثقل، فلم يجتمع فيها واوان، بل جاء بعد الصلة همزة مفتوحة.

المثال الثاني: مخالفة حفص أصله في كلمة: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ من قوله تعالى في الفرقان : ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ۝٦٩﴾.

وهذا المثال من القسم الذي وقعت فيه الهاء بين ساكن فمتحرك، وقد اختص به ابن كثير بالصلة، والباقون بعدم الصلة. «وخالف حفص أصله هاهنا فقط»[(٣)] فقرأ بالصلة في موضع الفرقان في قوله تعالى: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ۝٦٩﴾ موافقة لابن كثير [(٤)].

---

(١) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي ٢/ ٢٦٦، وكنز المعاني لشعلة: ص ١٠١، والعقد النضيد للسمين الحلبي: ١/ ٦١٦.

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة: ص: ١١٠.

(٣) الوجيز للأهوازي: ص ٢٧١.

(٤) تحبير التيسير لابن الجزري: ص ٤٨٦.

قال الشاطبي: [١]:

وَمَـا قَبْلَـهُ التَّسْـكِينُ لِابْـنِ كَثِـيرِهِمْ وَفِيـهِ مُهَانـاً مَعْـهُ حَفْـصٌ أَخُـو وِلَا

توجيه الصلة لابن كثير هنا وفي جميع المواضع:

ووجه الصلة لابن كثير أن الهاء حرف خفي، فقوّاه بحركته وحرف من جنس الحركة، ووجه الحذف لبقية القراء؛ طلبا للخفة. وقال الأزهري: «وهما: لغتان»[٢].

علة خروج حفص عن أصله في هذه الكلمة:

التمس العلماء عددا من العلل في خروج حفص عن أصله في هذه الكلمة، ومن هذه العلل:

١- الجمع بين اللغتين. وهذا التخريج قال به الجمهور، ومنهم: السخاوي (ت٦٤٣) [٣]، وشعلة (ت ٦٥٦) [٤]، والفاسي (ت٦٥٦) [٥]، وأبو شامة (ت ٦٦٥) [٦]، وابن أبي مريم (القرن السادس)[٧]، والسمين الحلبي(ت٧٥٦)[٨]، والقسطلاني (ت٩٢٣) [٩].

وقد نفى الفاسي أي علة أخرى غير علة الجمع بين اللغتين فقال: «ولا حجة له في تخصيصه بالصلة إلا اتِّباع الأثر، والجمع بين اللغتين » [١٠].

---

(١) متن حرز الأماني: البيت رقم (١٥٩) ص ١٣.

(٢) انظر: حجة ابن خالويه: ص: ٢٢، ومعاني القراءات للأزهري: ٢/ ٢٢٠، والكشف لمكى: ١/ ٤٣.

(٣) فتح الوصيد للسخاوي: ٢/ ٢٥٩.

(٤) كنز المعاني لشعلة: ص ٩٧.

(٥) اللائى الفريدة للفاسى: ١/ ٢١٣.

(٦) إبراز المعاني لأبي شامة: ص ١٠٦.

(٧) الموضح للشيرازي: ١/ ٢٩٣.

(٨) العقد النضيد للسمين الحلبى ١/ ٥٧٧.

(٩) لطائف الإشارات للقسطلاني: ٢/ ٧٩٨.

(١٠) اللائي الفريدة للفاسي: ١/ ٢١٣.

وقد رد عليه السمين الحلبي بجواز أن تكون هناك علة أخرى غير الجمع بين اللغتين. وسيأتي نقل كلامه عند ذكر العلة الثانية.

٢- «وقيل: قصد بها مد الصوت تسميعا بحال العاصي» [(١)]، «مبالغة في الوعيد والإهانة، والعرب تمد ما لا أصل للمد فيه، فما له أصل أولى» [(٢)].

قال السمين الحلبي رادّاً على الفاسي-الذي يرى قصر العلة على الجمع بين اللغتين- قلت: «ليس كما ذكر، بل ذكر الناس لتخصيصه ذلك علة حسنة، وهو تطويل اللفظ ؛ تشنيعا على العصاة، وإسماعاً لهم وللخلق ما أُوعِدُوا به »[(٣)].

فالعلة هنا مناسبتها لسياق الآية، فالعلة معنوية.

٣- وقال أبو الفضل البخاري (ت حدود ٧٠٠):«وعلة حفص في خصوصية هذا الحرف بإشباع كسرة الهاء فقط: التنبيه على أن قوله: ﴿ مُهَـٰنًا ﴾ حال من الضمير في: يَخْلُد ومقدم عليه، بمعنى: ويخلد مهانا فيه » [(٤)].

٤- وقال أيضا: «وقيل: إنما فعل ذلك ؛ فرارا من الالتباس ؛ لأنه لو لم يشبع لالتبس بلفظ قوله: (فيهم هَانا) فيصير الميم متصلا بـ ﴿فِيهِۦ﴾، ويكون قوله: (هانا) بعد كلمة لها معنى مفهوم، و(هانا) في الأصل (هانٍ) إلا أنهم أدخلوا الألف ؛ لمجاورة رؤوس الآي، مثل: مثل: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب:١٠] ، وليس في القرآن كلمة: ﴿فِيهِۦ﴾ ، والكلمة التي بعدها أولها ميم لو اتصلت الميم فيه بقيت الكلمة لها معنى مفهوم سوى هذه الكلمة، فأراد حفص أن يشبع لينفصل قوله: ﴿فِيهِۦ﴾ من قوله: ﴿ مُهَـٰنًا ﴾[(٥)].

---

(١) لطائف الإشارات للقسطلاني: ٢/ ٧٩٨.

(٢) الشفاء في علل القراءات لأبي الفضل البخاري (رسالة دكتوراه غير منشورة من سورة الرعد إلى آخر القرآن): ص ٣١٠.

(٣) العقد النضيد للسمين الحلبى: ١/ ٥٧٧.

(٤) الشفاء في علل القراءات لأبي الفضل البخاري: ص ٣١٠.

(٥) المصدر السابق.

٥- إنما أشبع الكسرة ؛ هربا كيلا يلزمه أن يتبع الهاء الميم.

قال الباقولي (ت٥٤٣): «ومن المطابقة: قراءة حفص في سورة الكهف: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [٦٣] بضم الهاء من: ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ لما رأى أن الهاء المتصل بـ ﴿أَذْكُرَهُۥ﴾، وهو في صلة: ﴿أَنْ﴾ الذي صار بدلاً من الهاء، وفَّق بين الحركتين في الهاء، ولهذا المعنى هرب في قوله: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ عن الكسرة فأشبعها ؛ كيلا يلزمه أن يتبع الهاء الميم »[(١)].

الترجيح:

مما سبق يترجح -والله أعلم- القول بالعلة الثانية ؛ مناسبة لسياق الآية، والقول أيضا بالعلة الثالثة، وهي: التنبيه على أن قوله: ﴿مُهَانًا﴾ حال من الضمير في: يَخْلُد ومقدم عليه، فالإشباع لحفص كأنه تنبيه صوتي مشعر بالفصل بين الحال ومتعلقه.

وأما التعليل بالجمع بين اللغتين فيَرِدُ عليه اختصاص موضع الفرقان دون سواه من المواضع، وكل موضع لو أشبع حفص فيه الصلة لصح لقائل التعليل بالجمع بين اللغتين، فاختصاص موضع الفرقان لا بد بعد اتِّباع الأثر من علة تخصه دون سواه.

وأما العلة الرابعة ففيها تكلُّف، وقد ذُكِرَت بصيغة التمريض، ولو لم يُشبع فلا يلتبس بلفظ: (فيهم هَانا)، فهذا اللفظ لا يستقيم معنى ؛ إذ كيف (يخلد فيهم) ؟ وقد اختار قراءة الكسر جمهور القراء.

وأما العلة الخامسة من كونه أشبع ؛ لئلا يلزمه أن يتبع الهاء حركة الميم للمجاورة، فهذه العلة فيها نظر، فالمجاورة هنا في المكان فحسب، ولو كانت مؤثرة لقرأ حفص بالإشباع في نحو: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزخرف]، وفي

(١) إعراب القرآن للباقولي: ١/ ٣٩٢.

نحو: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴿٤﴾ ﴾ [القمر]، ﴿ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴿٣﴾ ﴾[النبأ]. فجميع هذه المواضع جاورت الهاءُ ميماً مضمومة، ولم يقرأ حفص إلا بكسر من غير صلة.

المطلب الثاني: علل مخالفة بعض القراء أصولهم في الهمز المفرد

القاعدة العامة للكسائي في باب الهمز المفرد تحقيق الهمز مطلقا، فليس من أصله إبدال الهمزة، سواءً وقعت فاءً أو عيناً أو لاماً.

وقد خرج الكسائي عن أصله في كلمة واحدة في القرآن، وهي كلمة: (الذئب)[1].

قال الشاطبي: [2]:

وَوَالاَهُ فِي بِئْرٍ وَفِي بِئْسَ وَرْشُهُمْ وَفِي الذِّئْبِ وَرْشٌ وَالْكِسَائِي فَأَبْدَلَا

والهمز على الأصل، وتركه ؛ طلبا للتخفيف، وكلاهما لغة [3].

علة مخالفة الكسائي لأصله:

القراءة بالياء لغة من اللغات ثبتت بها القراءة، وإنما البحث هنا في علة اختيار الكسائي القراءة بالياء في هذه الكلمة دون سواها.

وقد التمس العلماء عللا لخروج الكسائي عن أصله، ومن ذلك:

١- طلب التخفيف ؛ لكثرة الاستعمال، مع ما فيه من الجمع بين اللغتين.

وهذه العلة قال بها: ابن خالويه (ت ٣٧٠)[4]، والمهدوي (ت٤٤٠)[5]، والشاطبي

(١) ووافقه خلف العاشر. تحبير التيسير لابن الجزري: ص ٢١٦.

(٢) متن حرز الأماني: البيت رقم (٢٢٢) ص ١٨.

(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ص: ١٩٤.

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ١/ ٣٠٥.

(٥) شرح الهداية: ٢/ ٣٩٥. وجعله قولا آخر.

(ت٥٩٠) [١]، والفاسي (ت٦٥٦)، وابن أبي مريم (القرن السادس)، والسمين الحلبي (ت٧٥٦)[٢].

قال الفاسي: «وليس من أصل ورش إبدال العين، وأما الكسائي فليس من أصله إبدال فاء، ولا عين، ولا لام، ولذلك أخبر أنهما تابعا السوسيَّ في ذلك، وسلك طريقة علتهما في ذلك أنه لما كثر استعماله مخففا خففاه في قراءتهما، هذا مع ما فيه من الجمع بين اللغتين بعد الاعتماد على النقل، والذي ذهب إليه الناظم من كونه مخففا من المهموز وجه سديد معتمد عليه ؛ لما فيه من ردهما إلى أصل واحد »[٣].

قال في الموضح: « والوجه في ترك الهمز: أن الهمزة خففت فقلبت ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. وكل همزة سكنت وتحرك ما قبلها فتخفيفها أن تقلب حرفا من جنس حركة ما قبلها »[٤].

٢- اتِّباع الأثر، والجمع بين اللغتين.

قال محمد الصنهاجي (ابن آجروم): (ت٧٢٣): «وحجة الكسائي في تركه همز (الذئب) اتِّباع الأثر، والجمع بين اللغتين »[٥].

٣- أن كلمة: (الذئب) غير مهموزة في الأصل على لغة، فلا دخل لها في باب الهمز.

وهذه العلة قال بها من العلماء: مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧)، والمهدوي (ت٤٤٠)، والسخاوي (ت٦٤٣).

---

(١) مال الشاطبي إلى أن الأصح اشتقاقه من الهمز من قوله: (والكسائي فأبدلا) والإبدال لا يكون إلا بعد كونه مهموزا. انظر: شرح شعلة: ص ١٣٢.

(٢) العقد النضيد للسمين الحلبي: ١/ ٨٦٩.

(٣) اللائى الفريدة للفاسي: ١/ ٢٧٨.

(٤) الموضح للشيرازي لابن أبي مريم: ١/ ٢٩٣.

(٥) فرائد المعاني في شرح حرز الأماني لابن آجروم (رسالة دكتوراه غير منشورة من أول الكتاب، إلى نهاية باب نقل حركة الهمز، للدكتور عبد الرحيم النبولسي) ٣/ ٧٥٧.

قال مكي: «فإن قيل: فما وجه ورش في تخفيفه لـ: (الذئب، وبئس، وأرأيت) ؟ ومن أصله أن يحقق عين الفعل حيث وقعت ؟ فالجواب: أنه خفف همزة الذئب على لغة من قال: لا أصل له في الهمزة، وقد قال الكسائي: «لا أعرف أصله في الهمز» فلم يهمزه في قراءته »[(١)].

وقال المهدوي: «ومن ترك همزه فعلى وجهين: أحدهما أن يكون على تخفيف الهمز، والآخر: مروي عن الكسائي أنه سئل عن ترك همزه فقال: لا أعلم له اشتقاقا» [(٢)].

وقال السخاوي: «وأما:(الذئب) فإنه لما كثر استعماله، ولم يكن له عند القوم أصل في الهمز ؛ لأنه عندهم من: ذاب يَذُوب، وكانت الياء فيه كأنها بدل من الواو، وأجراه مجرى: (جيِّد)، (وريح)»[(٣)].

فعلى هذا لكل واحد منهما أصل على حدته. قال الإمام الفاسي: «وجوَّد قوم أن يكون كل واحد منهما أصلاً على حدته، فجعل المهموز من: تَذأَبَت الريح، وغير المهموز من ذَابَ يَذُوب، فتكون الياء على هذا مبدلة من: (واو) كـ: ياء (ريح) و(عيد)، ولا مدخل له في هذا الباب على ذلك»[(٤)].

تعقبات العلماء على هذه العلة:

١ – قال محمد الصنهاجي (ابن آجروم): «وليس ما يقوله القراء إنه مشتق من: ذابَ يذوبُ بصحيح ؛ لظهور الهمزة فيه في: ذِئَابٍ، وأَذْؤُبٍ، وذُؤْبانٍ»[(٥)].

---

(١) الكشف لمكي: ١/ ٨٣.

(٢) شرح الهداية: ٢/ ٣٩٥. .

(٣) فتح الوصيد للسخاوي: ٢/ ٣٢٦. وأصل: « جَيِّد أصله: جَيْود، من: جاد يجود، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء... ومفرد: رياح "ريح". أصلها: رِوْح، من الروح ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها». اهـ . من: شرح شافية ابن الحاجب:٢/ ٧٨٣.

(٤) اللائي الفريدة للفاسي: ١/ ٢٧٩.

(٥) فرائد المعاني في شرح حرز الأماني لابن آجروم (رسالة دكتوراه غير منشورة) ٣/ ٧٥٧.

٢- وقال السمين الحلبي عن تلك العلة بأنها مرجوحة: «وزعم قوم أنه ليس من الهمزة في شيء، وأن الأصل من: ذَاب يَذُوب، وإنما كسرت الذال فانقلبت الواو ياء مثل: رِيح، لقولهم: أرواح [١]، وهذا قول مرجوح»[٢].

الترجيح:

يترجح مما سبق -والله أعلم- القول الثاني، ودليل الترجيح التصريح من الإمام الكسائي بالعلة المانعة له من الهمز، وهي قوله: لا أعرف أصله في الهمز. وقوله: لا أعلم له اشتقاقاً.

فهذه علة الكسائي -بعد اتِّباع الأثر- في ترك الهمز، ولو كانت العلة: طلب التخفيف، أو الجمع بين اللغتين لخفف في كلمتي: (بئر)، و(بئس)، ونحوهما، فالاقتصار على القراءة بالياء في: (الذئب) فقط فيه دليل على أن العلة ليست للتخفيف فقط، بل لعلة تخص كلمة: (الذئب) دون سواها.

وليست كلمة: (الذئب) بأكثر استعمالا من كلمة: (بئر)، «فما من مكان إلا وفيه بئر»[٣].

فعلى هذا هناك أصلان كل على حدته: الأول الهمز. والثاني: عدم الهمز.

وأما حكم السمين الحلبي على هذه العلة بأنها مرجوحة، فالجواب: التفريق بين مسألتين: المسألة الأولى: هل الأصل في الذئب الهمز أو عدمه ؟ فالخلاف موجود[٤]، ورأيُ الإمام الكسائي مشهور عنه، واختار القراءة بالياء؛ موافقةً لمذهبه النحوي.

---

(١) قال ابن فارس: وأصل الياء في: الريح الواو، وإنما قلبت ياء لكسرة ما قبلها. مقاييس اللغة:٢/ ٤٥٤.

(٢) العقد النضيد للسمين الحلبي: ١/ ٨٦٩.

(٣) الشفاء في علل القراءات لأبي الفضل البخاري (رسالة دكتوراه غير منشورة من سورة الرعد إلى آخر القرآن): ص ٢٦٨.

(٤) نقل الخلاف الخطيب التبريزي في المخلص في إعراب القرآن ص:٣٨، وشعلة في كنز المعاني: ص ١٣٢.

المسألة الثانية: أيهما أرجح من القولين؟ القول بالهمز أم عدمه ؟ فالقول الذي عليه الأكثر من حيث أصل المسالة القول بالهمز، ولعل هذا ما قصده الإمام السمين الحلبي. فَفَرْقٌ بين الترجيح في أصل المسألة، وبين الترجيح في علة اختيار قراءة الكسائي.

المطلب الثالث: علل مخالفة بعض القراء أصولهم في باب الفتح والإمالة:

باب الإمالة من أكثر الأبواب اشتمالا على عدد من أمثلة مخالفة القراء أصولهم[1]، ومن ذلك: مخالفة شعبة، وأبي عمرو لأصلهما في قاعدة إمالة ذوات الياء، فالقاعدة العامة للقراء السبعة أن حمزة والكسائي اختصا بإمالة الألف المنقلبة عن ياء، وشاركهما بعض القراء في إمالة بعض الكلمات.

فشعبة وأبو عمرو ليس من أصلهما إمالة ذوات الياء، وقد خالفا أصلهما فأمالا كلمة: ﴿ أَعْمَىٰ ﴾[2] الواقعة في موضعين من سورة الإسراء في قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٧٢﴾ ﴾.

فشعبة بإمالة كلا الموضعين مخالفا لأصله، وأبو عمرو[3]بإمالة الموضع الأول مخالفا لأصله، وفتح الثاني.

قال الشاطبي[4]:

رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى فِي الإِسْراءِ ثَانِيًا سُوًى وَسُدًى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسَبَّلا

وَرَاءُ تَرَاءَى فَازَ فِي شُعَرَائِهِ وَأَعْمى فِي الإِسْرا حُكْمُ صُحْبَةٍ اَوَّلَا

(١) ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية للدكتور: عبد الفتاح شلبي: ص ٢٨٥.

(٢) (أعمى) ألفها منقلبة عن ياء، فلو ثنيت لقيل: (أعميان). حجة القراءات لابن زنجلة: ص ٤٠٧.

(٣) تابعه: يعقوب. تحبير التيسير لابن الجزري: ص ٤٨٦.

(٤) متن حرز الأماني: البيت رقم (٣٠٩) ص ٢٥.

علة مخالفة شعبة لأصله:

التمس العلماء عللاً لمخالفة شعبة لأصله:

١- اتِّباع الأثر، والجمع بين اللغتين.

الفتح والإمالة لغتان [١] - فالفتح الأصل، والإمالة لأن الألف منقلبة من ياء - فأمال هنا كلا الموضعين، وفتح الباقي ؛ ليجمع بين اللغتين، مع اتِّباع الأثر.

وقد علل بذلك: شعلة (ت ٦٥٦)[٢]، والفاسي (ت ٦٥٦)، والسمين الحلبي (ت٧٥٦)، والقسطلاني (٩٢٣) [٣].

قال الفاسي: «وأبو بكر اتبع الأثر، وإلا فلا فرق بينهما وبين غيرهما من ذوات اليـاء، وقـد فتـح ﴿ أَعۡمَىٰ ﴾ في الموضعين من سورة طه، وهما قوله تعالى في طـه: ﴿وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ ﴾، فدل ذلك على أنه إنما اتبع في كلمتي الإسراء الأثر »[٤].

وقال السمين الحلبي: «وأما ﴿ أَعۡمَىٰ ﴾ في طه فأماله: الأخوان وأبو عمرو، ولم يمله أبو بكر، وإن كـان يميلـه هنـا، وكأنـه جـمع بين الأمرين، وهو مقيد باتِّباع الأثر»[٥].

وقال في شرحه على الشاطبية: « والوجه لأبي بكر في إمالة هذه الألفاظ: اتِّباع الأثر، والجمع بين اللغتين »[٦].

---

(١) الموضح للداني: ص ١٢.

(٢) كنز المعاني لشعلة: ص ١٨٣.

(٣) لطائف الإشارات للقسطلاني: ٦/ ٢٧١٨.

(٤) اللائى الفريدة للفاسى: ١/ ٤٠٤.

(٥) الدر المصون للسمين الحلبى: ٧/ ٣٩١.

(٦) العقد النضيد للسمين الحلبى (رسالة ماجستير غير منشورة) (من باب الفتح والإمالة إلى آخر اللامات) ص ٩٢.

٢- التفرقة في المعنى بين موضعي الإسراء وطه.

وقد علل بذلك الداني (ت ٤٤٤)، وأبو الفضل البخاري (ت حدود ٧٠٠) [١].

قال الداني: «فإنه لما افترق اللذان في سبحان، والذي في طه في المعنى عنده فرَّق بينهما وبينه في اللفظة؛ دلالة على ذلك، وذلك أن الذي في طه من: عَمَى العين، بدليل قوله تعالى بعده: ﴿وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾، وبصير إنما يقابل به: أعمى الرؤية، لأنه ضده فلذلك فتحه، كما فتح الذي معه في هذه السورة، وهو قوله: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾؛ إذ كان من جنسه.، وأمال الَّذَيْن في سبحان، لأنهما من: عَمَى القلب» [٢].

وقد تعقب الفاسيُّ والسمينُ الحلبي الدانيَّ. قال الفاسي: «ولم يذكر علة تخصيص كلمتي الإسراء بالإمالة، وكلمتي طه بالفتح، وكان الاحتجاج باتِّباع الأثر أولى» [٣].

وقال السمين الحلبي: «وهذا وإن كان قد يقال إلا أنه ليس فيه ما يقتضي تخصيص كلمتي الإسراء بالإمالة دون كلمتي طه، فلذلك عللتْ قراءته: بالجمع بين اللغتين، واتِّباع الأثر» [٤].

وقال في الدر المصون: «وقد فرَّق بعضهم: بأن: ﴿أَعْمَىٰ﴾ في طه من: عَمَى البصر، وفي الإسراء من: عَمَى البصيرة؛ ولذلك فسروه هنا بالجهل فأُميل هنا، ولم يمل هناك؛ للفرق بين المعنيين. قلت: والسؤال باق؛ إذ لقائل أن يقول: فلم

(١) الشفاء في علل القراءات لأبي الفضل البخاري (رسالة دكتوراه غير منشورة من سورة الرعد إلى آخر القرآن): ص ٣١٠.

(٢) الموضح لمذاهب القراء السبعة واختلافهم في الفتح والإمالة للداني: ص ١٤٢.

(٣) اللائى الفريدة للفاسى: ١/ ٤٠٤.

(٤) العقد النضيد للسمين الحلبى (رسالة ماجستير غير منشورة) (من باب الفتح والإمالة إلى آخر اللامات): ص ١٠١.

خُصِّصت هذه بالإمالة ؟ ولو عُكِس الأمر كان الفارق قائما»[١].

٣- إمالة الأول لوقوع الألف طرفا حقيقة، والثاني للمجاورة.

قال أبو الفضل البخاري: «ويجوز أن يقال: خصَّ: ﴿ أَعْمَىٰ ﴾ بالإمالة في الحرفين هنا، لأنه أمال الأول ؛ للعلة التي تقدم ذكرها لأبي عمرو وغيره[٢]، وأمال الآخر لمجاورته إياه، والدلالة على أن الإمالة إنما هي بالألفاظ لا بالمعاني، كما قاله أبو حاتم »[٣].

الترجيح:

التعليل بالجمع بين اللغتين أقرب ؛ وذلك لسلامة هذه العلة من الإيراد، وأما العلة الثانية والثالثة فيرد عليهما ما أورده الإمامان: الفاسي، والسمين الحلبي.

علة مخالفة أبي عمرو لأصله:

سبق القول أن أبا عمرو يميل الموضع الأول مخالفا لأصله، ويفتح الثاني من قوله تعالى في الإسراء: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٧٢﴾ ﴾.

وقد التمس العلماء لذلك عللاً:

١ - للجمع بين اللغتين.

أورد ذلك احتمالا أبو شامة: فقال: «وأما: ﴿أَعْمَىٰ﴾ الأول في سورة الإسراء فأماله أبو عمرو موافقا لصحبة، وخالفهم في الثاني كما سبق، إما جمعا بين اللغتين، وإما لفرق ذكروه... »[٤].

---

(١) الدر المصون للسمين الحلبي: ٧/ ٣٩٢.

(٢) يقصد بذلك: العلة اللفظية لأبي عمرو، وهي: أن الأول: ﴿أَعْمَىٰ﴾ الواقع أولا وقع نعتا مفردا، فألفه وقعت طرفا حقيقة ؛ إذ لا يفتقر إلى صلة، فلم يتعلق به شيء، والطرف محل التغيير والإمالة. انظر: ص ٣٧ من البحث.

(٣) الشفاء في علل القراءات لأبي الفضل البخاري: ص ١٥٥.

(٤) إبراز المعاني لأبي شامة: ص ٢١٨.

٢- لما اختلف معناهما خالف بين لفظيهما.

وقد علل بذلك كل من: ابن خالويه (ت٣٧٠)، والأزهري (ت ٣٧٠)[١]، والفارسي (ت٣٧٧)[٢]، وابن زنجلة (ت حوالي٤٠٣)[٣]، ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧)[٤]، والمهدوي (ت٤٤٠)، والداني (ت٤٤٤)[٥]، وابن أبي مريم (القرن السادس)[٦]، والكرماني (ت٥٦٣)[٧]، والسخاوي (ت٦٤٣)[٨]، والفاسي (ت٦٥٦)[٩]، وشعلة (ت٦٥٦)[١٠]، وأبو شامة (ت٦٦٥)[١١]، وأبو الفضل البخاري (ت حدود ٧٠٠)[١٢].

قال ابن خالويه: «وكان أبو عمرو أحذقهم ففرَّق بين اللفظين؛ لاختلاف المعنيين، فقرأ: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ ﴾ بالإمالة ﴿ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ بالفتح أي: أشدُّ عمىً، فجعل الأول صفة بمنزلة: أحمر وأصفر، والثاني بمنزلة: أَفْعلَ منك »[١٣].

(١) معاني القراءات للأزهري: ٢/ ٩٧.
(٢) حجة الفارسي: ٥/ ١١٢.
(٣) حجة القراءات لابن زنجلة: ص ٤٠٧.
(٤) الكشف لمكي: ١/ ١٨٤.
(٥) الموضح للداني: ص ١٥٤.
(٦) الموضح للشيرازي: ٢/ ٧٦٣.
(٧) مفاتيح الأغاني للكرماني: ص ٢٥٠.
(٨) فتح الوصيد للسخاوي: ٢/ ٤٣٤.
(٩) اللائي الفريدة للفاسي: ١/ ٤٠٤.
(١٠) شرح شعلة: ص ١٨٤.
(١١) إبراز المعاني لأبي شامة: ص ٢١٨. وقد أورده احتمالا.
(١٢) الشفاء في علل القراءات لأبي الفضل البخاري (رسالة دكتوراه غير منشورة من سورة الرعد إلى آخر القرآن): ص ١٥٣.
(١٣) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ١/ ٣٧٨.

وقال المهدوي: «وعلته أنه لما اختلف معنى الكلمتين أراد أن يخالف بين لفظيهما، وذلك أن: ﴿أَعْمَىٰ﴾ الأول صفة، والثاني معناه: أشدُّ عمىً، فالتقدير: من كان في هذه الدنيا رجلا أعمى، فهو في الآخرة أشدُّ عمىً منه في الدنيا [(١)]، وهو من عَمَى القلب، فلما اختلف معناهما خالف بين لفظيهما بأن أمال الأول، وفتح الثاني.

فإن قال قائل فلمَ كان الأول أحق بالإمالة من الثاني ؟ وهلا أمال الثاني، وفتح الأول ؟ والجواب: أن الألف في الأول في آخر الكلمة لا تحتاج إلى صلة، والإمالة أكثر ما تقع في الأطراف، و﴿أَعْمَىٰ﴾ الثاني يحتاج إلى صلة -وإن كانت محذوفة في التلاوة- لأن باب (أَفْعَل) لا بدَّ له من الصلة... فلما كان الثاني محتاجا إلى ما يوصل به صارت الألف كأنها في وسط الكلمة، ولما كان الأول غير محتاج إلى صلة كانت الألف منه في طرف الكلمة على الحقيقة، والإمالة بالأطراف أولى منها بالوسط»[(٢)].

وقال الداني: « وهذا الذي قصده أبو عمرو في التفرقة معنى لطيف حسن جدا، وهذه القراءة تروى عن مجاهد »[(٣)].

تعقبات العلماء على هذه العلة:

تعقب عدد من العلماء على هذه العلة وأوردوا عليها ما يلي:

١-قال ابن خالويه: « وقال بعضهم: لا وجه لما فرق أبو عمرو بينهما، لأن الثاني وإن كان بمعنى: أفعل منك فلا يمتنع من الإمالة، كما لا يمتنع: ﴿أَلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾ [البقرة: ٦١]»[(٤)].

---

(١) ثبت عن أبي عمرو قوله: «ومن كان في هذه جاهلا فهو في الآخرة أجهل». الموضح للداني: ص ١٤٤.

(٢) شرح الهداية للمهدوي: ٢/ ٩٦.

(٣) الموضح للداني: ص ١٤٣.

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ١/ ٣٨٠، وممن أورد هذا التعقيب أيضا: ابن زنجلة في الحجة: ص٤٠٧، والسمين في العقد النضيد:٧/ ٣٩١،ونقله القسطلاني في لطائف الإشارات: ٦/ ٢٧١٨.

وقد أجاب ابن خالويه: بقوله: «إنما أراد أبو عمرو أن يفرق بينهما لما اختلف معنياهما، واجتمعا في آية واحدة، كما قرأ: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ﴾ [البقرة: ٨٥] بالياء يعني: الكفار ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة: ٨٥] بالتاء أي: أنتم، وهم، ولو وقع مفردا لأجاز الإمالة والتفخيم في كليهما»[(١)].

٢- قال السمين الحلبي: « واعترض بعضهم على كون الثاني للتفضيل بأن شرط التفضيل كالتعجب أن لا يكون في الألوان والعيوب، والجهل والغباوة عيبان بلا شك، فامتنع أن يكون للتفضيل فبطل الفرق.

وأجيب: بأن ذلك مستثنى من العيوب، ولذلك قالوا: (هو أحمق من هبنقة) قالوا: وإنما استثني ذلك لأنه حمل على نقيضه، فكما يقال: هو أعلم منك، وأحذق قيل في نقيضه: هو أجهل وأحمق، والعرب تحمل النقيض على النقيض، كما تحمل النظير على النظير»[(٢)].

٣- قال أبو شامة: «ولهم أن يقولوا: ليس الثاني للتفضيل، بل هو اسم فاعل، من: العَمَى كالأول: أي من كان أعمى في الدنيا عن الحق، فهو في الآخرة أعمى أيضا»[(٣)].

وأجاب السمين: بقوله: «إلا أن كونه للتفضيل أرجح من كونه صفة مجردة، وذلك أن المقصود من سياق الآية: أن من كان في الدنيا أعمى لا حجة له في كفره، بل هو جاهل معاند لم ينظر في الأدلة فهو في الآخرة أعْمَى منه في الدنيا ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، وليس المراد: من كان جاهلا في الدنيا فهو جاهل في الآخرة؛ إذ هذا

(١) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ١/ ٣٨٠.

(٢) العقد النضيد للسمين الحلبى (رسالة ماجستير غير منشورة) (من باب الفتح والإمالة إلى آخر اللامات): ص ١٠٢.

(٣) إبراز المعاني: ص ٢١٨. وهو قول للمبرد، كما ذكره ابن خالويه في: إعراب القراءات السبع: ١/ ٣٨٠.

معلوم قطعا»[١].

وقال الطبري: «وأما بعض قرّاء البصرة فإنه فتحه، وتأوّله بمعنى: فهو في الآخرة أشدّ عمى. واستشهد لصحة قراءته بقوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، وهذه القراءة هي أوْلى القراءتين في ذلك بالصواب؛ للشاهد الذي ذكرنا عن قارئه كذلك»[٢].

الترجيح:

الأرجح والله أعلم من العلتين: الثانية، وهي: أنه لما اختلف معناهما خالف بين لفظيهما، وهي رأي أكثر العلماء، وعلة الجمع بين اللغتين لم يوردها سوى أبي شامة حسب علمي، ويرد عليها: علة تخصيص موضع الإسراء دون موضع طه، ولو عكس الأمر لأمكن القول بالجمع بين اللغتين أيضا.

(١) العقد النضيد للسمين الحلبى (رسالة ماجستير غير) (من باب الفتح والإمالة إلى آخر اللامات) ص ١٠٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٧/ ٥٠٥.

المبحث الثاني

نماذج من علل مخالفة القراء أصولهم في أبواب الفرش

المطلب الأول: علة مخالفة أبي عمرو أصله في كلمة ﴿يُبَشِّرُ﴾:

مواضع الخلاف في الفعل المضارع من مادة: (بشر) وقعت في تسع كلمات، والقراء العشرة على مراتب: منهم من ثقل في الجميع، وهم: نافع، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف. ومنهم من خفف في الجميع، وهو: حمزة، ومنهم من ثقل في الجميع سوى موضع الشورى، وهما: ابن كثير، وأبو عمرو، وأما الكسائي فقد خفف خمسا، وثقل أربعا [(١)].

فأبو عمرو الأصل لديه التثقيل سوى موضع الشورى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [٢٣] فقد خالف أصله فخفف هذا الموضع لا غير، ومعه ابن كثير، وحمزة والكسائي، والباقون بالتشديد [(٢)].

قال الشاطبي: [(٣)]:

مَــعَ الْكَهْـفِ وَالإِسْرَاءِ يَبْشُـرُ كَــمْ سَـمَا		نَعَـمْ ضُـمَّ حَــرِّكْ وَاكْسِـرِ الضَّـمَّ أَثْقَـلَا

نعَـمْ عَـمَّ فِي الشُّـورَى وَفِي التَّوْبَـةِ اعْكِسُـوا		لِحَمْـزَةَ مَـعْ كَــافٍ مَـعَ الْحِجْــرِ أَوَّلَا

والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان [(٤)].

علة مخالفة أبي عمرو أصله في موضع الشورى:

التمس العلماء عدداً من العلل في خروج أبي عمرو عن أصله، ومن ذلك:

١ - اتِّباع الأثر، والجمع بين اللغتين.

---

(١) لطائف الإشارات للقسطلاني: ٤/ ١٧٢٨.

(٢) تحبير التيسير لابن الجزري: ص ٥٤٥.

(٣) متن حرز الأماني: البيت رقم (٥٥٥، ٥٥٦) ص ٤٤، ٤٥.

(٤) الكشف لمكي: ١/ ٣٤٤.

وقد علل بذلك النحاس (ت٣٣٨)، والفاسي (ت٦٥٦).

قال النحاس: «غير أن أبا عمرو بن العلاء قرأ هذا وحده: ﴿يَبشُر﴾ ، وقرأ غيره: ﴿يُبَشِّرُ﴾، وأنكر هذا عليه قوم، وقالوا: ليس بين هذا وبين غيره فرق، والحجّة له، ذلك أنه لم يقرأ بشيء شاذ، ولا بعيد في العربية، ولكن لما كانتا لغتين فصيحتين لم يقتصر على إحداهما فيتوهم السامع أنه لا يجوز غيرها فجاء بهما جميعا، وهكذا يفعل الحذّاق»[(١)].

وقال الفاسي: «والحجة لمن ثقل بعضا وخفف بعضا: اتِّباع الأثر، والجمع بين اللغتين »[(٢)].

واقتصر شعلة في شرحه على علة: اتِّباع الأثر فقال: «وخالف ابن كثير وأبو عمرو أصلهما بالتخفيف ؛ اتِّباعا للنقل» [(٣)].

٢- اختيار التخفيف لعلة متعلقة بالمعنى.

وقد علل بذلك: أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤) صاحب القراءة، ووافقه ابن خالويه (ت٣٧٠)، والمهدوي (ت٤٤٠)، وابن سيده (ت٤٥٨) [(٤)]، وأبو معشر الطبري (ت٤٧٨).

قال المهدوي : «واحتج أبو عمرو في الموضع الذي خالف أصله فيه في الشورى فقرأه ﴿ يَبْشُر﴾ بأن قال: «لما لم تأت بعده الباء، كما جاءت في المواضع الأخر نحو:﴿يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران:٣٩]، ﴿نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ﴾ [الحجر:٥٣] كانت هذه اللغة أولى به»[(٥)].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٥٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٥٥.

(٣) كنز المعاني لشعلة: ص ٣١٤.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده:٨/ ٦٠.

(٥) شرح الهداية للمهدوي: ٢/ ٢٢٠.

وذكر أبو معشر الطبري عن اليزيدي (ت٢٠٢) عن أبي عمرو أن الحرف الذي في الشورى خصصه بالتخفيف لأن ما جاء بعدها لم يتعدَّ بالباء، فصار بمعنى: يُنَضِّر الله وجوههم[(١)].

وقال ابن خالويه: « إن قيل: لم خالف أبو عمرو أصله، فخفف قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ فقل: إن أبا عمرو فرّق بين: البشارة والنَّضَارة، فما صحبته الباء [(٢)] شدّد فيه، لأنه من: البشرى، وما سقطت منه الباء خففه، لأنه من: الحُسن والنّضرة، وهذا من أدل الدليل على معرفته بتصاريف الكلام ، غير أن التخفيف لا يقع إلّا فيما سرّ، والتشديد يقع فيما سرّ وضرّ»[(٣)].

الترجيح:

يترجح -والله أعلم- العلة الثانية، وهي: اختيار التخفيف؛ لعلة متعلقة بالمعنى، وهذه العلة أرجح لما يلي:

أولا: لتصريح القارئ أبي عمرو بالعلة، وهو صاحب القراءة، فقوله مقدَّم على قول غيره، وهو إمام معتبر في النحو والقراءة.

ثانيا: لتناسب قراءة التخفيف لسياق الآية، فهذا هو الموضع الوحيد الذي تقدم فيه المبشر به على لفظ البشرى، والمبشَّر به قوله تعالى في الشورى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى رَوْضَٰتِ ٱلْجَنَّٰتِ ۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٢٣﴾﴾ ، فلمَّا تقدم المبشر به لم يبق إلا ظهور أثر البشرى على الوجوه من الحسن والنضارة. والتخفيف

(١) نقله أبو معشر الطبري في كتابه: الحجج في توجيه القراءات ص ٦٥. وذكره أحمد بن إدريس في الكتاب المختار في معاني قراءة أهل الأمصار ١/ ١٥٥.

(٢) أي: ما كان متعديا بالباء.

(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ص: ١٠٩.

لا يقع إلّا فيما سرّ، والتشديد يقع فيما سرّ وضرّ، كما تقدم عن ابن خالويه.

وأما التعليل باتِّباع الأثر فهذا هو الأصل في كل قراءة، وليس البحث في مصدر القراءة، وإنما البحث في علة اختيار أبي عمرو لهذه الكلمة، وأما التعليل بالجمع بين اللغتين فيَرُدُّ ذلك التصريح بالعلة من القارئ، وكل موضع لو قرأه بالتخفيف لصح لقائل التعليل بالجمع بين اللغتين، فاختصاص موضع الشورى وحده لا بد بعد اتِّباع الأثر من علة تخصه دون سواه.

إيراد وجوابه:

قد يشكل على الترجيح مجيء موضعين في القرآن الكريم جاءت فيهما البشرى غير مصاحبة للباء، وقد قرأهما أبو عمرو بالتشديد. والموضعان هما: في سورة الإسراء ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾﴾، والثاني في الكهف: ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾﴾.

ويجاب بأن الباء مقدرة، والتقدير: (بأن لهم) و(أن) في محل نصب على مذهب سيبويه، أو في موضع جر بالباء المحذوفة ؛ لأنه موضع تزاد فيه فكأنها ملفوظ بها، على مذهب الخليل والكسائي [(١)].

ولقائل أن يقول: كذلك الباء مقدرة في موضع الشورى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، فقد «قيل: الأصل: يبشر (به)، ثم حذف الجار؛ توسعا فانتصب الضمير ثم حذف» [(٢)].

فالجواب: أن الباء وإن كانت مقدرة فقد حذفت، وحذفت معها: (الهاء) العائدة على اسم الإشارة في قوله تعالى في الشورى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى

(١) إعراب القرآن للباقولي:١/ ١٠٦، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري:١/ ٤١.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ص: ٧٣٧.

رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ ۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٢٣﴾﴾، وهو الموضع الوحيد الذي تقدم فيه المبشَّر به على لفظ: البشارة، بخلاف بقية المواضع التي جاء المبشر به بعد لفظ البشرى، فظهر الفرق بين حذف الباء وحدها، وبين حذفها مع الضمير العائد لما سبق.

المطلب الثاني: علة مخالفة بعض القراء أصولهم في كلمة ﴿ثَمُودَا﴾:

وقعت كلمة:﴿ثَمُودَ﴾ في القرآن في: (٢٦) موضعا[(١)]، والمرسومة بالألف اتفاقا (٤) مواضع[(٢)]، وقع فيها الخلاف بين القراء، وغير المرسومة بالألف (٢٢) موضعا، اختلف في موضع واحد فقط بين القراء، وأجمع القراء على ترك التنوين في بقية المواضع وعددها (٢١).

مواضع الخلاف بين القراء:

وقع الخلاف بين القراء في كلمة: ﴿ثَمُودَا﴾ في (٥) مواضع: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ﴾[هود: ٦٨]، ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾ [هود]، ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾﴾ [الفرقان]، ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، ﴿وَثَمُودَا فَمَآ أَبْقَىٰ ﴿٥١﴾﴾ [النجم].

والقراء العشرة في هذه المواضع على مراتب[(٣)]:

ترك التنوين في جميع المواضع: لحفص وحمزة ويعقوب.

التنوين في جميع المواضع: للكسائي وحده.

---

(١) معجم الرسم العثماني للحميري: ٣/ ١١٢٠.

(٢) المقنع للداني: ص ٣٥٠.

(٣) انظر: تحبير التيسير لابن الجزري: ص ٤٠٦، ولطائف الإشارات للقسطلاني: ٦/ ٢٤٤٤.

التنوين في البعض، وتركه في البعض الآخر، وهم صنفان:

- التنوين في جميع المواضع عدا موضع ثمود: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾ لنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وخلف وأبي جعفر.

- عدم التنوين في: ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴿٥١﴾﴾ في النجم، ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾ في هود، والتنوين في الثلاثة الباقية لشعبة.

ومن خلال ما سبق فهناك من القراء من خالف أصله، وهم:

١- نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وخلف ويعقوب نوَّنوا في جميع المواضع، وتركوا التنوين في موضع هود: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾.

٢- شعبة بترك التنوين في النجم: ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴿٥١﴾﴾، وفي هود: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾، ونوَّن في الثلاثة الباقية.

٣- الكسائي فالأصل لديه في: (ثمود) غير المرسومة بالألف ترك التنوين كبقية القراء إلا أنه خالف أصله فنون الموضع الثاني من سورة هود، وهو قوله: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾.

توجيه التنوين وعدمه:

ترك التنوين للمنع من الصرف للتأنيث والتعريف على إرادة: القبيلة، أو الأم. ومن نوَّن جعله مصروفا اسما لمذكر معرفة على إرادة: الحي، أو الأب، فلم يجتمع فيه سببان من الأسباب المانعة من الصرف [(١)].

قال السخاوي: «والعرب تصرف (ثمودا) تارة، ذاهبة به إلى الحي، وتترك صرفه أخرى. وتذهب به على القبيلة. قال سيبويه: هما[(٢)] مرة للحيَّين، ومرة للقبيلتين»[(٣)].

---

(١) الموضح للشيرازي: ٢/ ٦٥٣.

(٢) أي: (ثمود)، (سبأ).

(٣) فتح الوصيد للسخاوي: ٣/ ٩٩٢، وحجة القراءات لابن زنجلة: ص ٣٤٥، وانظر كلام سيبويه في=

علة من صرف بعضا وترك بعضا:

الجمع بين اللغتين، مع اتِّباع الخط في المرسوم بالألف.

قال ابن خالويه: «والقرّاء مختلفون في هذه الأسماء، وأكثرهم يتبع السّواد، فما كان فيه بألف أجراه، وما كان بغير ألف منعه الإجراء»[(١)].

قال المهدوي: «فمن صرفه في موضع، وترك صرفه في آخر حمله مرة على هذا، ومرة على هذا»[(٢)].وقال أبو معشر الطبري: «وترك الطَّردِ؛ للجمع بين اللغتين»[(٣)].

وقال ابن أبي مريم -بعد أن ذكر من نوَّن بعضا وترك بعضا-: «والوجه: أنهم أرادوا الأخذ بالوجهين جميعا ؛ إذ كلاهما حسن، هذا مع اتِّباع الأثر فيه »[(٤)].

وقال القسطلاني: «وقرأ أبو بكر في النجم فقط[(٥)]؛ جمعا بين اللغتين »[(٦)].

علة الكسائي في مخالفته أصله.

سبق القول أن الكسائي يمنع الصرف في: (ثمود) إذا لم ترسم بالألف كبقية القراء، إلا أنه خالف أصله فنوَّن في موضع واحد، وهو قوله: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾.

وعلة تفرد الكسائي هنا أنه نونه لمجاورته ما قبله فهو منوَّن عنده، ففي معاني القرآن للفراء(ت٢٠٧) قال: « فأخذ بذلك الْكِسَائي فأجراها فِي النصب، ولم يُجرها فِي الخفض، ولا فِي الرفع إِلَّا في حرف واحد: قوله ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾، فسألوهُ[(٧)] عَن ذَلِكَ فقال: «قرئت فِي الخفض[(٨)] من الْمُجْرَى،

=الكتاب: ٣/ ٢٥٢.

(١) الحجة لابن خالويه: ص ١٨٨. ومعنى الإجراء: الصرف.

(٢) شرح الهداية للمهدوي: ٢/ ٣٥١.

(٣) كتاب الحجج في توجيه القراءات لأبي معشر الطبري: ص ٨٣.

(٤) الموضح للشيرازي: ٢/ ٦٥٤.

(٥) أي: بترك التنوين.

(٦) لطائف الإشارات للقسطلاني: ٦/ ٢٤٤٥.

(٧) قال محقق الكتاب:في نسخة ١(فسألته).وهو الصواب فالسائل الفراء،كما سيأتي النص من كلام الداني.

(٨) قال محقق الكتاب: كذا في الأصول، والأولى (النصب).

وقبيح أن يَجتمعَ الحرف مرتين فِي موضعين ثُمَّ يَختلف، فأجريته ؛ لقربه منه »[١].

قال ابن خالويه(ت٣٧٠): «وزاد الكسائي عن أبي عمرو وأصحابه حرفا خامسا: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾ فقال: إنما أجريت الثاني ؛ لقربه من الأول » لأنه استوحش أن ينون اسما واحدا ويدع التنوين في آية واحدة. قال أبو عبد الله: وقد جوَّد لأن أبا عمرو سئل لم شددت قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، وأنت تخفف (ينزل) في كل القرآن ؟ فقال: لقربه من قوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] »[٢].

وفي جامع البيان للداني (ت٤٤٤) قال: « نا محمد بن علي، قال: نا ابن الأنباري، قال: نا أبي، قال: نا محمد بن الجهم، قال: نا الفرّاء، قال قلت للكسائي: لم أجريت ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾ [هود]، ومن أصْلِك أن لا تُجريه إلا في موضع النصب اتِّباعا للكتاب؟ فقال: لمّا قَرب من المُجرى، وكان موافقا له من جهة المعنى أجريته؛ لجواره له. قال أبو عمرو: وذلك بعد أن روى الإجراء عن سلفه، وتلقّاه عن أئمته »[٣].

المطلب الثالث: علة مخالفة بعض القراء أصولهم في كلمة (يحزن):

وقعت مادة (يحزن) المختلف فيها بين القراء في (٨) مواضع: ﴿يَحْزُنكَ﴾ في خمسة مواضع:[آل عمران:١٧٦،المائدة:٤١،يونس:٦٥، لقمان:٢٣، يس:٧٦] ،و﴿يَحْزُنُهُمُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] موضع واحد، و﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ [يوسف: ١٣] موضع واحد، و﴿لِيَحْزُنَ﴾ [المجادلة: ١٠] موضع واحد.

وقد وقع الخلاف بين القراء العشرة في جميع تلك المواضع:

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٠.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: ١/ ٢٨٨، ونقله ابن زنجلة في حجة القراءات دون نسبته لابن خالويه: ص ٣٤٥.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع للداني:٣/ ١٢٠٥.

فنافع بضم حرف الياء وكسر الزاي في جميع المواضع، عدا موضع الأنبياء: ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فبفتح الياء وضم الزاي.

وأبو جعفر يقرأ موضع الأنبياء: ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾ بضم الياء وكسر الزاي، وبقية المواضع بفتح الياء وضم الزاي، والباقون بفتح الياء وضم الزاي في جميع المواضع [(١)].

من خالف أصله من القراء:

١- نافع فقد قرأ الجميع بضم الياء وكسر الزاي عدا موضع الأنبياء بفتح الياء وضم الزاي.

٢- أبو جعفر فقد خالف نافعا فقرأ بعكس قراءته: بفتح الياء وضم الزاي في جميع المواضع عدا موضع الأنبياء بضم الياء وكسر الزاي.

توجيه القراءتين:

فتح الياء وضم الزاي من: حَزَنه ثلاثيا، وضم الياء وكسر الزاي مضارع: أَحْزَنه رباعيا، وهما لغتان [(٢)]،حَزَنه: لغة قريش، وأحْزَنه: لغة تميم [(٣)].

قال الخليل: «ومعنى: حَزَنْته: جعلت فيه حُزْنا، فإذا قلت: أَحْزَنْته فمعناه: جعلته حَزِينا »[(٤)]. وقال: «وبعض العرب يستعمل حَزَنْته بمعنى: أَحْزَنته»[(٥)].

علة مخالفة نافع وأبي جعفر أصلهما:

التمس العلماء علتين لخروج نافع وأبي جعفر عن أصلهما:

١- اتِّباع الأثر أو الجمع بين اللغتين.

---

(١) تحبير التيسير لابن الجزري: ص ٣٣٠.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي: ١/ ٣٦٥.

(٣) الصحاح للجوهري: مادة (حزن):٥/ ٥١٧.

(٤) حكاه عنه سيبويه في الكتاب: ٤/ ٥٦، وانظر: فتح الوصيد للسخاوي: ٣/ ٨٠٦.

(٥) المصدر الأخير.

وعلل بذلك كل من: الفارسي (ت٣٧٧)، ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧) [١]، والمهدوي(ت٤٤٠) [٢]، وابن أبي مريم (القرن السادس) [٣]، والسخاوي (ت٦٤٣) [٤]، والفاسي(ت٦٥٦) [٥]،وشعلة (ت٦٥٦) [٦]، والسمين الحلبي (ت٧٥٦) ، والقسطلاني (ت٩٢٣) [٧].

قال الفارسي: «وأمّا قراءته [٨]: ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فعلى أنّه يشبه أن يكون تَبِع فيه أثرا، أو أحبّ الأخذ بالوجهين ؛ إذ كان كل واحد منهما جائزا»[٩].

وقال السمين الحلبي: «ومِنْ عجيبِ ما اتفق أن نافعاً: يقرأ هذه المادة من: (أحزن) إلا التي في الأنبياء كما تقدم، وأن شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع يقرؤها من: (حَزَنه) ثلاثياً إلا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتين، والقراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ »[١٠].

٢- التفرقة بين حزن الدنيا وحزن الآخرة.

قال إسماعيل الهروي (ت٤١٤): «وإنما خص أبو جعفر ونافع الحرف الذي في سورة الأنبياء لمخالفة أصله فيه ؛ لأنه في أمر الآخرة، فأراد كل واحد منهما أن يفرق

(١) الكشف لمكي: ١/ ٣٦٥.
(٢) شرح الهداية للمهدوي: ٢/ ٢٣٨.
(٣) الموضح للشيرازي لابن أبي مريم: ٢/ ٣٩١.
(٤) فتح الوصيد للسخاوي: ٣/ ٨٠٦.
(٥) اللآئي الفريدة للفاسي: ٢/ ٢٦٤.
(٦) شرح شعلة: ص ٣٢٦.
(٧) لطائف الإشارات للقسطلاني: ٤/ ١٧٧٥.
(٨) يقصد: نافعا.
(٩) الحجة للقراء السبعة للفارسي:٣/ ١٠٠.
(١٠) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ٣/ ٤٩٥.

بين حزن الدنيا والآخرة ويخالف بين لفظيهما ؛ لمخالفة الحُزْنين، وكذلك فعل الكسائي في سورة هود ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢٨] بالتشديد، وفي القصص بالتخفيف؛ تفرقةً بين أمر الدنيا والآخرة »[(١)].

الترجيح:

يظهر والله أعلم أن التعليل الثاني وهو: التفرقة بين حزن الدنيا وحزن الآخرة أقرب من التعليل بالأثر والجمع بين اللغتين، فالتعليل بالجمع بين الوجهين واللغتين يَرِدُ عليه علة قصر موضع الأنبياء دون غيره، وكل موضع لو خالفا فيه أصلهما لأمكن القول بالجمع بين اللغتين، فاختصاص موضع الأنبياء له علة تخصه دون غيره، وعلة التفريق بين الحُزْنين: حزن الدنيا والآخرة علَّة جليَّة، فجميع مواضع الحزن في أمر الدنيا سوى موضع الأنبياء فهو في حزن الآخرة. فكلٌ من نافع وأبي جعفر قد فرَّق بين حزن الدنيا والآخرة بقراءة مخالفة لأصلهما.

المطلب الرابع: علة مخالفة بعض القراء أصولهم في: ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ [الحج: ١٥]، **﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾ ، ﴿ وَلْيُوفُواْ ﴾ ، ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ﴾** [الحج: ٢٩] :

اختلف القراء العشرة[(٢)] في هذه الكلمات الأربع، وهم على مراتب:

- من أسكن اللام في الجميع، وهم: قالون، والبزي، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وروح، وخلف العاشر.

- من كسر اللام في الجميع، وهم: ورش، وأبو عمرو، وهشام، ورويس.

- من كسر اللام في: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾ ، وأسكن الباقي، وهو: قنبل.

- من كسر اللام في: ﴿ وَلْيُوفُواْ ﴾، ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ ﴾ ، وأسكن الباقي، وهو:

---

(١) الشافي في علل القراءات (مخطوط):١٤٠/ أ. وانظر الكلام على قراءة الكسائي والتعليل في النشر لابن الجزري: ٢/ ٢٨٨.

(٢) انظر: تحبير التيسير لابن الجزري: ص ٤٦٩، ولطائف الإشارات للقسطلاني: ٧/ ٢٩٧٢،٢٩٦٦.

ابن ذكوان.

من خالف أصله من القراء:

قنبل لم تطَّرد قراءته كالبزي فخالف أصله فاختص بكسر اللام في: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾ فقط، وأسكن الباقي، وابن ذكوان لم تطَّرد قراءته كهشام فكسر في: ﴿ وَلْيُوفُواْ ﴾ ، ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ ﴾ ، وأسكن الباقي.

توجيه الكسر والإسكان:

الكسر والإسكان لغتان، والكسر هو الأصل في لام الأمر، والتسكين في الجميع[١] ؛ طلبا للخفة استثقالا لتوالي الحركات. ومن أسكن في الجميع لم يفرق بين حرفي العطف (الواو)، (ثم) بل جعلهما كالحرف الواحد[٢].

علة مخالفة قنبل وابن ذكوان:

لام لأمر المقرونة بـ: ﴿ ثُمَّ ﴾ وقعت في موضعين: ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾ ﴾ [الحج]، ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج:٢٩]، واختص قنبل فقط بكسر اللام في : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾ ، وقد التمس العلماء لذلك عللا:

١- الجمع بين اللغتين، مع اتِّباع الأثر.

وعلل بذلك كل من: ابن أبي مريم (القرن السادس)[٣]، والقسطلاني (ت٩٢٣).

قال القسطلاني: «وقرأ قنبل كذلك في: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾ فقط ؛ للجمع بين اللغتين، مع اتِّباع الأثر»[٤].

٢- لمجاورته: ﴿ لِّيَشْهَدُواْ ﴾ في الآية قبلها في قوله تعالى في الحج: ﴿ لِّيَشْهَدُواْ

(١) كتاب اللامات للزجاجي: ص ٩٣.

(٢) الكشف لمكي: ص ١١٧.

(٣) الموضح للشيرازي: ٢/ ٣٩١.

(٤) لطائف الإشارات للقسطلاني: ٧/ ٢٩٦٦.

مَنَٰفِعَ لَهُمۡ وَيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِۖ فَكُلُواْ مِنۡهَا وَأَطۡعِمُواْ ٱلۡبَآئِسَ ٱلۡفَقِيرَ ﴿٢٨﴾ ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ﴾ .

قال أبو الفضل البخاري: «فخص هذا بالكسر؛ لقربه من قول: ﴿ لِّيَشۡهَدُواْ ﴾»[1].

فالعلة مجاورة اللام المكسورة في: ﴿ لِّيَشۡهَدُواْ ﴾ فهي مكسورة باتفاق، فأحب اتساق اللفظ لذلك، والله أعلم.

الترجيح:

العلة الثانية أقرب، فَعِلة المجاورة عِلَةٌ معتبرة، وقد تقدم[2] أن أبا عمرو والكسائي كانا يعللان بها في بعض اختياراتهما.

ومما يدل لذلك أن الموضع الثاني، وهو قوله في الحج: ﴿ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ فَلۡيَنظُرۡ هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾ ﴾ قد اختار قنبل قراءته بالإسكان، ويبدو -والله أعلم- أن علة الإسكان ؛ لمجاورة: ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ ﴾، المجمع على إسكانه في قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ فَلۡيَنظُرۡ هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾ ﴾.وأما التعليل باتِّباع الأثر، والجمع ببين اللغتين فقد تقدم أن التعليل باتِّباع الأثر هو الأصل في التلقي، وليس البحث هنا في الأصل، ولكن في علة الاختيار من مرويات ما سمع، وأما التعليل بالجمع بين اللغتين، فَيَرِدُ عليه السؤال: لمَ خصَّ: ﴿ ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ ﴾ بالكسر، ولو عكس مع: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ ﴾ لصح أيضا التعليل بالجمع بين اللغتين، فاختصاص: ﴿ ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ ﴾ بالكسر؛ لعلة المجاورة علة ظاهرة جلية سالمة من الإيراد.

---

(١) الشفاء في علل القراءات: ص ٢٦٠.

(٢) انظر: ص ١٣ من البحث.

المطلب الخامس: علة مخالفة بعض القراء أصولهم في ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾:

اختلف القراء في كلمة: ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾ الواقعة في المواضع التالية: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨] ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ [محمد:٣٥].

والقراء العشرة على مراتب [(١)]:

١- من كسر السين في جميع المواضع وهو: شعبة.

٢- من فتح السين في جميع المواضع، وهم: نافع، وابن كثير، والكسائي، وأبو جعفر.

٣- من كسر في بعض، وفتح في بعض: فأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، ويعقوب بالكسر في: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨] فقط، والباقي بالفتح، وحمزة بفتح السين فقط في: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا﴾ [الأنفال:٦١]، والباقي بالكسر.

من خالف أصله من القراء:

١- لم تطَّرد قراءة: أبي عمرو، وابن عامر، وحفص، ويعقوب فقراءتهم بالكسر في موضع واحد فقط، وهو: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، والباقي بالفتح.

٢- ولم تطَّرد قراءة حمزة فقد فتح السين في موضع واحد فقط وهو: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا﴾ [الأنفال:٦١]، والباقي بالكسر.

توجيه الكسر والفتح:

إذا كان السِّلم بمعنى: الإسلام فالأشهر الكسر، ويجوز الفتح على قلة.

وإذا كان بمعنى: الصلح فيجوز فيه الوجهان: الفتح، والكسر [(٢)].

---

(١) انظر: لطائف الإشارات للقسطلاني: ٤/ ١٥٦٤.

(٢) انظر: الموضح للشيرازي لابن أبي مريم: ٢/ ٣٢١.

فالكسر والفتح يستعملان مرادا بهما: الإسلام والمصالحة والمسالمة.

علة من خالف أصله:

فأما أبو عمرو ومن معه فقد قال الأزهري: « وأخبرني المنذري، عن أحمد بن يحيى أنه قال: كان أبو عمرو يكسر التي في البقرة، ويذهب بمعناها إلى الإسلام، ويفتح اللتين في الأنفال وسورة محمد، ويتأول فيهما المُسالمة»(١).

وقال الفارسي: «أما قراءة أبي عمرو وابن عامر: ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾ بكسر السين في سورة البقرة، فالسِّلم يعنى به: الإسلام. وأما فتحهما السين في سورة الأنفال، وسورة محمد ﷺ، فإن ﴿ٱلسَّلۡمِ﴾ فيهما يراد به: الصلح. وفيه: الكسر والفتح، فأخذا بالفتح في الموضعين جميعاً، ولم يفصلا، كما فصل حمزة،، وأخذ باللغتين»(٢).

وأما قراءة حمزة بفتح السين في موضع واحد فقط وهو: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، والباقي بالكسر، فالعلة الجمع بين اللغتين.

قال الفارسي: «وأما قراءة حمزة بكسر السين في سورة البقرة (٣)، وفي سورة محمد ﷺ فإن: ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾ في سورة البقرة يراد به: الإسلام، كما تقدم، وفي سورة محمد ﷺ في قوله: ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ﴾ [محمد: ٣٥]. فإن: ﴿ٱلسَّلۡمِ﴾ : الصلح، وكذلك في الأنفال المراد به: الصلح في قوله: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، وفي ﴿ٱلسَّلۡمِ﴾ إذا أريد به: الصلح لغتان: الفتح والكسر، فأخذ حمزة باللغتين جميعاً، فكسر في موضع وفتح في آخر، وكذلك القول في رواية حفص عن عاصم، وكل حسن»(٤).

---

(١) لطائف الإشارات للقسطلاني: ٧/ ٢٩٦٦.

(٢) الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٢/ ٢٩٥

(٣) ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ البقرة: ٢٠٨.

(٤) الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٢/ ٢٩٥

وقال إسماعيل الهروي (ت٤١٤): «وأما حمزة فإنه خص سورة الأنفال بالفتح ؛ لأن الكناية[١] تدل على أن المراد بها: الصلح، لأن الصلح مؤنث، كذلك قاله أبو زيد[٢]، فكأن حمزة جمع بين اللغتين: أحدهما لفظا، والآخر: كناية، فقرأ بالكسر؛ ليدل اللفظ على الإسلام، وقرأ بالفتح ؛ لتدل الكناية على الصلح »[٣].

معنى الآيات في ضوء اختلاف القراء:

أما موضع البقرة: ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ ﴾ [٢٠٨]، فالجمهور على الكسر مرادا به: الإسلام، ومن قرأ بالفتح فيحمل على الإسلام أيضا على الأرجح[٤]، وحمله على الإسلام يحتمل أمرين:

يجوز أن يكون لغة في: السَّلَم الذي يعنى به: الإسلام، أو أن المراد بالفتح: الصلح مرادا به الإسلام ؛ إذ الإسلام صلح. فمن دخل في الإسلام فقد دخل في الصلح[٥].

وأما موضع الأنفال: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا ﴾ [٦١]، وموضع سورة محمد ﷺ : ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ﴾ [٣٥].فالمراد بهما: الصلح. ويجوز فيه: الفتح، والكسر، وهما لغتان.

(١) لأن الله عز وجل قال: فَٱجۡنَحۡ لَهَا ، ولم يقل: (له). قال الأزهري في تهذيب اللغة ٤/ ٩٤: والسَّلم: المصالحة، ولذلك أنثت. والصلح قد يذكر ويؤنث، وجاء في الآية التأنيث. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٣/ ٩١.

(٢) صاحب كتاب النوادر، وهو سعيد بن أوس النحوي ت (٢١٥).

(٣) الشافي في علل القراءات للهروي (مخطوط): ١١١/ ب.

(٤) جامع البيان للطبري: ٤/ ٢٥٣. وقد ذكر أوجها من أدلة الترجيح. وكذا السمين الحلبي في العقد النضيد (رسالة ماجستير غير منشورة) ص ٥٤٤.

(٥) انظر: حجة الفارسي: ٢/ ٢٩٣، وشرح الهداية للمهدوي: ١/ ١٩٦، والكشف لمكي: ص ٢٨٧، والموضح للشيرازي:٢/ ٣٢١.

الخاتمة

ظهر لي من خلال البحث عدد من النتائج أجملها فيما يلي:

١- اختلاف القراءات مبني بعد اتِّباع الأثر على اختيارات القراء.

٢- ما من مخالفة قارئ لأصله إلا ولذلك علة لفظية أو معنوية.

٣- التعليل للمخالفة أمر زائد عن التوجيه العام.

٤- ما من قارئ إلا وله عدد من المواضع خالف فيها أصله.

٥- قلة من كتب التوجيه اعتنت بتوجيه علل المخالفة.

٦- من علل المخالفة للأصل ما هو منصوص عليها من القارئ نفسه.

٧- علل المخالفة تبرز شرط العلماء في توافر الأهلية لدى القارئ، وأن يكون أهلا للاختيار بارعا في اللغة بصيرا بالعربية.

٨- علل المخالفة تبرز دقة القراء وتفننهم في الاختيار.

التوصيات:

١- أوصي الباحثين بدراسة مواطن علل مخالفة القراء أصولهم دراسة استقرائية من أول القرآن إلى آخره ؛ إذ لم تلق اهتماماً ودراسة وافية لجميع المواضع.

٢- أهيب بالقائمين على وضع المناهج بالأقسام العلمية تضمين هذا الموضوع مفردة من مفردات مادة توجيه القراءات في مرحلة البكالوريوس، أو الماجستير، أو الدكتوراه.

فهرس المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم** ، برواية حفص عن عاصم، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية، وأرقام الآيات فيه على عد الكوفيين (٦٢٣٦) آية.

٢. **الإبانة عن معاني القراءات** أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش القيسي القيرواني، ت د عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط د، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

٣. **إبراز المعاني من حرز الأماني** أبو شامة المقدسي، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، د. م، الناشر: دار الكتب العلمية، د. ت.

٤. **أحكام القرآن** أبو بكر لقرطبي محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨.

٥. **الاختيار عند القراء مفهومه مراحله وأثره في القراءات** د فلاته أمين إدريس، ط ١، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، ١٤٣٦.

٦. **الاختيار في القراءات والرسم والضبط** لمحمد بالوالي، طباعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملك المغربي، ١٤١٨.

٧. **إعراب القراءات السبع وعللها** ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت د عبد الرحمن العثيمين،، ط ١، الناشر مكتبة الخانجي، ١٤١٣.

٨. **إعراب القرآن** النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه:عبد المنعم خليل إبراهيم، ط ا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١.

٩. **إعراب القرآن** أبو الحسن الباقولي علي بن الحسين بن علي نور الدين، ت إبراهيم الإبياري، ط ٤، الناشر: دارالكتاب المصري – القاهرة ودارالكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، ١٤٢٠.

١٠. **الإمالة في القراءات واللهجات العربية** للدكتور: عبد الفتاح شلبي ط د، دار مكتبة الهلال بيروت، ١٤٢٩.

١١. **البحر المحيط** أبو حيان علي بن محمد بن العباس الأندلسي.ت: زكريا النوننى وأحمد الجمل، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢.

١٢. **تاج العروس** أبو الفيض الزبيدي محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، ت مجموعة من المحققين، ط د، الناشر: دار الهداية، د ت.

١٣. **تحبير التيسير** ابن الجزري، محمد بن محمد،ت: أحمد مفلح القضاة، ط ١، دار الفرقان، ١٤٢١هـ.

١٤. **تهذيب اللغة** الأزهري محمد بن أحمد، ت: محمد عوض، ط ١، دار إحياء التراث، ٢٠٠١.

١٥. **التيسير في القراءات السبع** الداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، ت: اوتو تريزل، ط ٢، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٠٤هـ.

١٦. **جامع البيان عن تأويل القرءان = تفسير الطبري** الطبري محمد بن جرير بن رستم، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، ط ١، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢ هـ.

١٧. **جامع البيان في القراءات السبع الداني**، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، مجموعة رسائل ماجستير، ط ١، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، ١٤٢٨ هـ.

١٨. **الحجج في توجيه القراءات** (مستل من كتاب الإرشاد في القراءات)، أبو معشر الطبري عبد الكريم بن عبد الصمد، ت د غانم قدوري الحمد، ط ١، دار عمار، ١٤٣١ هـ.

١٩. **الحجة القراءات في القراءات السبع**، لابن خالويه الحسين بن أحمد، ت: عبد العال مكرم، ط ٣، دار الشروق – بيروت، ١٣٩٩ هـ.

٢٠. **حجة القراءات**، أبو زرعة ابن زنجلة عبد الرحمن، ت: سعيد الأفغاني، ط ٥، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

٢١. **الحجة للقراءات السبعة**، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد. تحقيق: بدر الدين قهوجي و بشير حويبجاتي، ط ١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ.

٢٢. **حرز الأماني ووجه التهاني = متن الشاطبية** أبو القاسم الشاطبي ابن فيرة بن خلف الرعيني، ت علي بن سعيد الغامدي، ط ١، دار الغوثاني –دمشق، ١٤٣٥ هـ.
٢٣. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** السمين الحلبي أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، ت: د. أحمد الخراط، ط ١، دار القلم، ١٤٠٧هـ.
٢٤. **السبعة** ابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي، ت شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف – مصر ١٤٠٠هـ.
٢٥. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** الجوهري إسماعيل بن حماد، ت أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، دار العلم للملايين- بيروت ١٤٠٧ هـ.
٢٦. **الشافي في علل القراءات** للهروي إسماعيل بن إبراهيم الهروي، (رسالة علمية لم تطبع) ت الهديان سلطان، من سورة البقرة الآية (١٤٣) إلى نهاية سورة يوسف، رسالة دكتوراه، السعودية، كلية القرآن بالجامعة الإسلامية ١٤٣٦ هـ.
٢٧. **شرح الشاطبية** أبو بكر السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة قرطبة، ٢٠٠٤.
٢٨. **شرح الهداية** أبو العباس المهدوي أحمد بن عمار، ت: حازم حيدر، ط ١، مكتبة الرشد الرياض، ١٤١٦ هـ.
٢٩. **العقد النضيد في شرح القصيد** السمين الحلبي شهاب الدين بن يوسف بن محمد بن مسعود (من أول الكتاب – باب الفتح والإمالة)، ت: أيمن رشدي سويد، ط ١، دار نور المكتبات جدة، ١٤٢٢هـ.
٣٠. **فتح الوصيد في شرح القصيد** أبو الحسن السخاوي علي بن محمد، ت: مولاي الطاهري،، ط١، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٢٣هـ.
٣١. **فرائد المعاني في شرح حرز الأماني** لابن آجروم (رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة في جامعة أم القرى قسم اللغة العربية من أول الكتاب، إلى نهاية باب نقل حركة الهمز، للدكتور عبد الرحيم النبولسي).
٣٢. **الكتاب** أبو بشر سيبويه عمرو بن عثمان، ت: عبد السلام هارون، ط ١، دار الجيل، ١٤١١هـ.

٣٣. **الكتاب المختار في معاني قراءة أهل الأمصار** ابن ادريس أحمد بن عبيد الله، ت عبد العزيز الحربي، ط ١، الناشر مكتبة الرشد الرياض، ١٤٢٨ هـ.
٣٤. **الكشف عن وجوه القراءات السبع** القيسي أبو محمد مكي بن أبي طالب محمد بن مختار. ت د. محي الدين رمضان، ط ٤، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
٣٥. **الكشف والبيان عن تفسير القرآن** الثعلبي أحمد بن محمد، رسائل علمية محققة لعدد من الأساتذة، ط ١، دار التفسير، ١٤٣٦هـ.
٣٦. **الكلمات التي خالف فيها حفص أصل روايته دراسة وتوجيه**.للدكتور: أحمد محمد مفلح القضاة. بحث منشور في مجلة:دراسات علوم الشريعة والقانون، المجّلد ٣٢، العدد ٢٠٠٥. الجامعة الأردنية.
٣٧. **كنز المعاني في شرح حرز الأماني** لشعلة الموصلي، محمد بن أحمد. د. ط، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٨ هـ.
٣٨. **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة** الفاسي محمد بن الحسن، ت: عبد الرازق موسى، ط ١، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٢٦هـ.
٣٩. **لطائف الإشارات لفنون القراءات** القسطلاني أحمد بن محمد، ت مركز الدراسات القرآنية، د ط، مجمع الملك فهد ١٤٣٤هـ.
٤٠. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ابن عطية عبد الحق بن غالب، ت: المجلس العلمي بفاس، د. ط ، ١٤١٣هـ.
٤١. **معاني القرءان وإعرابه** الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، ت: عبد الجليل شلبي،، ط ١، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.
٤٢. **معاني القراءات أبو منصور** لأزهري محمد بن أحمد بن، ط ١،، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢ هـ.
٤٣. **معجم الرسم العثماني** للحميري بشير حسين، ط ١، الناشر مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٦ هـ.
٤٤. **معجم مقاييس اللغة** لابن فارس لأحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، د. ط، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ.

٤٥. **المحكم والمحيط الأعظم** أبو الحسن ابن سيده علي بن إسماعيل، محقق: عبد الحميد هنداوي، ط ١، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١ هـ.

٤٦. **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار** للداني عثمان بن سعيد، ت نورة حسن الحميد، ط ١، دار التدمرية، ١٤٣١ هـ.

٤٧. **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني** أبي العلاء لكرماني محمد بن أبي المحاسن، ت د عبد الكريم مدلج، ط١، دار ابن حزم، ١٤٢٢ هـ.

٤٨. **المخلص في إعراب القرآن** التبريزي يحيى بن علي، ت يحيى مراد، ط د، الناشر دار الحديث، ١٤٢٥ هـ.

٤٩. **المُوضَح في وجوه القراءات وعللها** ابن أبي مريم لنصر بن علي، ت د.عمر حمدان الكبيسي، ط ١، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرءان الكريم بجدة، ١٤١٤هـ.

٥٠. **النشر في القراءات العشر** أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، د. ط، دار الكتب العلمية –بيروت، د. ت.

٥١. **الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة** للأهوازي الحسن بن علي، ت دريد أحمد وبشار عواد، ط١، الناشر دار الغرب.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٣
المقدمة	١٤
التمهيد: تعريف الاختيار وثمرته	١٨
نماذج من علل مخالفة القراء أصولهم في أبواب الأصول	٢٣
علل مخالفة بعض القراء أصولهم في هاء الكناية	٢٣
المثال الأول: (يره)	٢٣
المثال الثاني: (فيه مهانا)	٢٤
علل مخالفة القراء أصولهم في الهمز المفرد	٢٨
علة مخالفة الكسائي في كلمة (الذئب)	٢٨
علل مخالفة القراء أصولهم في باب الفتح والإمالة	٣٢
علة مخالفة شعبة لأصله في كلمة (أعمى)	٣٣
علة مخالفة أبي عمرو أصله في كلمة (أعمى)	٣٥
نماذج من علل مخالفة القراء أصولهم في أبواب الفرش	٤٠
علة مخالفة أبي عمرو أصله في كلمة (يبشر)	٤٠
علة مخالفة بعض القراء أصولهم في كلمة (ثمودا)	٤٤
علة مخالفة بعض القراء أصولهم في كلمة (يحزن)	٤٧
علة مخالفة بعض القراء أصولهم في: ليقطع	٥٠
علة مخالفة بعض القراء أصولهم في كلمة: السلم	٥٣
الخاتمة	٥٦
فهرس المصادر والمراجع	٥٧
فهرس الموضوعات	٦٢